اقتصاد

استياء فلاحين من أداء اتحادهم والمطالبة بالتدخل لحمايتهم

محاسبة الفاسدين أم مساعدتهم في هدر ثروة البلاد وجهد الفلاحين

سيارات محملة بآلاف الأطنان من القطن هربت إلى تركيا

| الوطن

يبدو أن الوعود التي أطلقتها الحكومة أخيراً حول محاسبة الفاسدين مهما كانت صفتهم اقتصرت على صغار الوظيفة متجاهلة الفاسدين الذين يساهمون بأي شكل من الأشكال في هدم الاقتصاد الوطني لملء جيوبهم الخاصة رغم أن رئيسها وائل الحلقي تحدث في أكثر من مكان أن هناك أكثر من ٣٠٠ ملف في القضاء لفاسدين منها ٧ ملفات لوزراء دون أن يذكر أسماءهم.

وما نشاهده اليوم من وزراء هم أقرب الوزراء إلى مصدر القرار وأبعدهم عن مصلحة المواطن والوطن.

إن ما يحدث من مأساة حول تسويق القمح والقطن يدعو كل مراقب ليتساءل عن إنتاج سورية من هذين المحصولين الإستراتيجيين ولاسيما أن الحكومة أعلنت النفير العام لاستيراد ما يقرب من ٢٠٠ ألف طن من القمح رغم أن الأرقام تتحدث عن تسويق نحو ما يزيد عن ٤٠٠ ألف طن وأن الإنتاج وصل إلى ٣,٧٠٠,٠٠٠ طن ما اعتبرته مصادر أن الباقي ضاع في غياهب التهريب براً وبحراً.

ولا يختلف الحال كثيراً عن محصول القطن الذي يعد من أهم المحاصيل الإستراتيجية في البلاد ولاسيما بعدما أعلنت وزارة الزراعة أن إنتاج القطن انخفض من مليون طن إلى ٢٠٠ ألف طن في العام الحالي.

وثائق تثبت حجم الفساد

وحصلت «الوطن» على وثائق تثبت أن هناك حالات فساد كبيرة في طريقة تسويق محصولي القطن والقمح وباعتراف وزارة الصناعة التي سارعت بدورها إلى التهرب من المسؤولية عبر توجيه كتاب إلى رئيس الحكومة تشرح فيه ملابسات المشكلة مع مجموعة من المقترحات التي لا تغني ولا تسمن من جوع بل على العكس تماماً تزيد الأمر سوءاً كما أن تطبيقها على أرض الواقع مستحيل ولاسيما فيما يتعلق بإغلاق المعابر الحدودية مع تركيا علماً أن تلك الحدود تقع خارج سيطرة الدولة ما يشير بحسب مراقبين إلى أن الوزير خرج عن الواقع بهدف التستر على خرق القانون بطرق غير مقبولة، معتبرين أن هذه المقترحات تكرس عملية الفساد للقفز فوق الأنظمة والقوانين علماً أن للطريق المستقيم بوصلة لا تخطئ الصواب.

وبينت الوثائق أن الوزارة أعلنت أخيراً عن مناقصة لشراء وتسويق القطن إلى المحالج، وبعدما رست على شركة الأسواق العربية التي ستتولى مسؤولية نقل القطن إلى المحالج إلا أنه وفي اليوم التالي لرسو المناقصة على الشركة السالفة الذكر وقبل إرسالها للشركة الفائزة دخلت سيارات لشركة أخرى قدمت سابقاً على المناقصة إلا أنها خسرت لغلاء أسعارها وبالتالي هدر لأموال الدولة إلى أحد المحالج ومحملة بنحو ٦ آلاف طن من القطن وبمؤازرة وزارة الصناعة والمؤسسة العامة للأقطان ضاربين عرض الحائط بنتائج المناقصة وبتجاوز واضح للأنظمة والقوانين تحت ذرائع وحجج واهية قالوها وصدقوها.

وأوضحت الوثائق أن الشركة التي خالفت القانون هي ذاتها التي سوقت وهربت كميات كبيرة من الأقماح إلى خارج البلاد لترتكب الفعل ذاته بعد ١٢ ساعة من تهريبها للأقطان بحجة أن الفلاحين هم من يوردوا إليها.

محاولات خطف وقتل

وكشفت الوثائق أن هناك محاولات لتهديد الفلاحين عبر محاولة خطفهم أو قتلهم في حال لم يتقيدوا بتعليماتهم وأوامرهم وهذا ما حدث لأحد الموردين والذي يمثل شريحة كبيرة من الموردين الفلاحين بقتله لمجرد محاولته الخروج على تعليماتهم وأوامرهم بحسب الضبوط المنظورة أمام القضاء ما دفع بمعظم الفلاحين إلى الاستنجاد باتحاد الفلاحين الذي لم يتحرك حتى اللحظة لحمايتهم.

واستغرب مختصون من تجاهل الاتحاد لهذه الأفعال متسائلين عن الأسباب التي دفعته لاتخاذ هذا الموقف من دون أن يطالب حتى بالدفاع عن حياة الفلاحين وخاصة أن البلاد حالياً بحاجة إلى كل فلاح باعتبار أن الأزمة أثرت وبشكل كبير على المحاصيل الزراعية وأهمها القمح والقطن.

ودعا المختصون الاتحاد إلى مطالبة الحكومة في محاسبة المتورطين في تهديد الفلاحين وخطفهم وقتلهم مشددين ضرورة أن يكون للقضاء اليد الطولى في محاسبتهم وتطبيق أشد العقوبات المنصوص عليها في القانون.

وتساءل المختصون أين دور اتحاد الفلاحين من قراءة واقع الفلاحين وأين مقترحاته وتوصياته ولماذا لم يناشد الدولة التدخل لمصلحة الفلاحين، مؤكدين أن الاتحاد شيء آخر غير الفلاحين لا يهمه همومهم أو الدفاع عنهم.

الوزارة تتهرب لتواري عملية الفساد

حيث اعترف وزير الصناعة كمال طعمة في كتاب رفعه إلى مجلس الوزراء أن هناك إرباكات في تسويق القطن نتيجة مخالفة إحدى الشركات للقانون ولاسيما بعدما رست المناقصة على شركة الأسواق العربية الحرة في تسويق القطن، معلناً أنه أدى ذلك إلى خروج الأقطان إلى الأراضي التركية، ومعتبراً أن هذه خسارة كبيرة للثروة الصناعية كما أن معمل الغزل مهدد بالتوقف لعدم توريده بالقطن إلا أن ما فعله أجج المشكلة ولم يحرك ساكناً حيال الشركة المخالفة.

وبين الكتاب الذي تلقته الـ«الوطن» أنه تم إجراء مناقصة بأنسب الأسعار لنقل وضمان وشراء الأقطان وتم اختيار شركة الأسواق العربية الحرة بموجب عروض قدمت بالظرف المختوم وتم فضها بجلسة علنية حضرها جميع العارضين، موضحاً أن المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان بصدد إبرام عقد بالتراضي مع العارض الفائز(شركة الأسواق العربية) على أن تعمل على شراء الأقطان من محافظة الرقة وتوريدها إلى محالج المنطقة الوسطى على أن تدفع المؤسسة قيم هذه الأقطان واصلة أرض المحالج بحيث لا يتجاوز أجور نقل كغ من محافظة الحسكة إلى محالج المنطقة الوسطى بـ٥٩ ليرة و١٤٩ ليرة سعر كغ الواحد مضافاً إليها أجور النقل واصلاً أرض محالج المنطقة الوسطى.

وأضاف الكتاب: إنه في التطبيق العملي وفي اليوم التالي لإعلان نتائج المناقصة وصلت إلى محالج المنطقة الوسطى ٢٨٥ سيارة شاحنة محملة بأقطان تقدر كميتها بـ٦ آلاف طن تعود لمحمد آغا قاطرجي مدعياً أنها محصول الأراضي التي يملكها وأن كمية الأقطان المتوقع إنتاجها في أراضيه ستتجاوز ٢٠ ألف طن وأنه مستعد لتسويقها بشكل كامل، مشيراً إلى أنه تم إدخال تلك السيارات إلى المحالج في محافظة حماة لإيجاد حلول لها، أي يبدو أن من قام بالتهديد ومحاولته الخطف هو نفسه من قام بتوريد كمية كبيرة من الأقطان حسب كتاب وزير الصناعة وما كان ليستطيع أن يقوم بذلك لولا تغطية من وزراء نافذين لعل قسماً منهم تحدث عنه رئيس الوزراء بأن هناك ملفات فساد بحقهم في الأسابيع الماضية.

وكشف الكتاب عن مغادرة ١٢٣ سيارة محملة بآلاف الأطنان منالأقطان إلى تركيا عبر أحد المعابر معلناً أنه تم فتح محالج خاصة لحلج الأقطان وتصديرها أيضاً إلى تركيا.

مقترحات خارجة عن الواقع

واقترح وزير الصناعة كمال طعمة عبر الكتاب إغلاق البوابات التركية لمنع خروج الأقطان إليها واتخاذ الإجراءات القانونية بحق الشركة المخالفة والتي وردت الأقطان من دون طلب مستدركاً بإلغاء نتيجة المناقصة التي تم التوصل إليها متحججاً أنه لم يتم توقيع العقد بالتراضي مع الشركة الرابحة بعد وأنها لم تورد أي كمية حتى هذه اللحظة في إشارة منه إلى إمكانية إلغاء نتيجة المناقصة ما اعتبره مختصون أن هذا المقترح يبين بشكل واضح مؤازرة الوزارة للشركة المخالفة للقانون وأنها تلعب دوراً كبيراً في تأجيج المشكلة وليس بحلها.

وأخيراً إن الشعب السوري تجاوز الأزمات وخاض غمارها على كل المستويات إلا أنه فوجئ أنه أمام أشخاص ومسؤولين هم الأزمة بحد ذاتها حيث أن وجودهم أزمة تتفاقم كل يوم وتوسع دائرة ضررها كل يوم ومن هنا لا بد أن نقول ومن منطلق مهني وغيرة وطنية نؤيد ونؤكد ونشدد على ضرورة تحقيق إحالة العابثين بأمن البلد إلى القضاء المختص لعله وبمحاسبتهم يواري سوء فعلتهم، ويعيد الأمور إلى نصابها من حيث حقوق الفلاحين وتطبيق الأنظمة والقوانين.

بدافع مهني وإنساني

الوطنية للتأمين تجري عملاً جراحياً لرضيع «غير مؤمن» في لبنان

| الوطن

ولدت الطفلة بيرلا ولديها مرض رباعي فالوت في القلب، وتبين أنها بحاجة لعمل جراحي دقيق وفوري ولتعذر إجراء هذه العملية في مشافي القطر تم إجراؤها في مشفى الجامعة الأميركية في بيروت، وقد قامت الشركة الوطنية للتأمين بدافع مهني وإنساني بتسديد كل التكاليف المترتبة على العمل الجراحي والعلاج التي تجاوزت مبلغ خمسة عشر مليون ليرة سورية.

وحيث إن والدي الطفلة بيرلا مؤمنان بعقد صحي لدى الشركة الوطنية للتأمين الشركة الرائدة في هذا المجال، فقد اعتبرت الشركة الوطنية للتأمين ممثلة بمجلس إدارتها وموظفيها، أن الطفلة بيرلا هي طفلة الشركة الوطنية متمنين لها الشفاء التام والمستقبل الواعد.

«الزراعي» أقرض الفلاحين والحكومة ٥٢,٧ مليار ليرة سورية في تسعة أشهر

| محمد راكان مصطفى

بيّن مدير عام المصرف الزراعي التعاوني إبراهيم زيدان لـ«الوطن» أن مجموع أرصدة الودائع لدى المصرف الزراعي حتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي (٢٠١٥) بلغت ٣٠,١٥٦ مليار ليرة سورية، موزعة على ٣٠,١٥٦ مليار ليرة سورية للودائع تحت الطلب، و٥٢٩ مليون ليرة سورية للودائع لأجل، إضافة إلى نحو ٢,٣٧٥ مليار ليرة سورية لودائع التوفير، أما الحسابات المجمدة لأسباب مختلفة فوصل إجماليها ٦١ مليون ليرة سورية.

وبيّن زيدان أن المصرف وفي مجال مبيعات مستلزمات الإنتاج وعلى الرغم من الظروف التي يمر بها القطر فقد استمر بتأمين مادة السماد للفلاحين في المناطق الآمنة حيث بلغت مبيعات مستلزمات الإنتاج لغاية ٢٠١٥/٩/٣٠ كمية ٥٧٠٢٨ طناً بقيمة تجاوزت ٣ مليارات ليرة سورية، مقارنة بمبيعات مستلزمات الإنتاج للفترة نفسها من عام ٢٠١٤ والتي وصلت إلى ٥٠٦٤٢ طناً بقيمة ٢,٥ مليار ليرة سورية.

وأوضح زيدان أن القروض الممنوحة من قبله لغاية ٢٠١٥/٩/٣٠ بلغت ٥٢,٦٩ مليار ليرة سورية، موزعة على شكل ٦٩٠ مليون ليرة سورية إقراضات المصرف على حين بلغت الإقراضات الممنوحة بموجب أنظمة خاصة لمصلحة جهات القطاع العام ٥,٥ مليارات ليرة سورية لمصلحة المؤسسة العامة لإكثار البذار و٣١ مليار ليرة سورية لمصلحة المؤسسة العامة للحبوب، إضافة إلى ٩,٥ مليارات ليرة سورية لمصلحة المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان و٦ مليارات ليرة سورية لمصلحة المؤسسة العامة للأعلاف.

ومن جهة أخرى وعن أهم آخر الإجراءات والسياسات التي اتخذها المصرف لتطوير الأداء والإنتاج وحسب زيدان فقد تم اتخاذ قرار من مجلس إدارة المصرف تضمن تعديل أسعار الفائدة على الحسابات الجارية، وتم صدور قرار من مجلس الإدارة عدل بموجبه كيفية فتح الحسابات الواردة في المادة ٨٧ من التعليمات التطبيقية لنظام عمليات المصرف، كما تم صدور قرار استئناف التمويل لغايات محددة بمتن القرار بحيث يتم استئناف التمويل عن طريق حسم الأسناد وتجهيزها لدى مصرف سورية المركزي في المناطق الآمنة لفرع المصرف الزراعي التي تتمكن من ممارسة نشاطها الفعلي بشكل طبيعي ضمن مقراتها.

كما تم التعاقد من المصرف لتوريد عدادات عملة ورقية والتعاقد على تركيب مجموعتي توليد احتياطيتين، كما تم إصدار قرار من مجلس الإدارة تضمن تمويل محصولي القمح والشعير في المناطق الآمنة لفروع المصرف الزراعي التعاوني التي تتمكن من ممارسة نشاطها الفعلي بشكل طبيعي وذلك للفلاحين غير المدينين بديون مستحقة أداء الدين قاموا بتسديد دفعة حسن النية مع القسم الأول وجدولة ديونهم وفق القانون رقم ١١ لعام ٢٠١٤ والمحدد بالقانون رقم ٥ لعام ٢٠١٥.

بين الحكومة و«الشعب».. خبز ونقد

وزير التموين: الحكومة ليست سعيدة برفع السعر

نواب: على اعتبار أن الخبز خط أحمر.. والوزير «الله يعينه» تصله القرارات جاهزة

| الوطن

انتقادات عديدة وجهها أعضاء مجلس الشعب إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك باعتبارها الجهة المرتبطة مباشرة بهموم المواطن اليومية المعيشية والخدمية، وقد تطرق فيها الأعضاء إلى رفع الأسعار ومراقبتها في الأسواق وواقع توزيع مادة المازوت على المواطنين إضافة إلى حالات الفساد في محطات الوقود والأفران وغيرها من القضايا التي تتعلق بالواقع المعيشي والخدمي للمواطن وأداء عناصر الرقابة التموينية والتشدد في محاسبة الفاسدين منهم.

وكان خلال الجلسة إجماع على أن يكون هناك استجواب حكومي في موضوع رغيف الخبز ورفع سعره، الأمر الذي طرحه عضو المجلس جمال حساني متسائلاً «هل عقلنة الدعم أن تمد الحكومة يدها إلى لقمة الشعب».

ويضيف: وخلال عام واحد ارتفع سعر الخبز مرتين وهذا يؤكد أن الحكومة تلجأ إلى الحلقة الأضعف وتترك المطارح الضريبية التي تستطيع أن تجني منها المليارات.. الحكومة ذاتها وعلى لسان وزير المالية أكدت أن هناك تهرباً ضريبياً يصل إلى ٥٠٪ فماذا فعلت الحكومة حيال ذلك؟ بالتأكيد لاشيء بل اتجهت إلى لقمة المواطن.

وأوضح أننا نسير في سحب تدريجي للدعم وليس عقلنة له، ولفت قائلاً «إننا كأعضاء مجلس الشعب نكون آخر من يعلم برفع سعر. فلماذا لا يكون هناك تشاركية في القرارات التي تمس المواطن؟ علماً بأن الحكومة كانت موجودة في المجلس منذ أسابيع وإذا كنا قد أوقفنا إعطاء السكر والرز للمواطن ورفعنا سعر الخبز والغاز فكيف نسمي ذلك عقلنة للدعم؟ هذه عملية شيطنة للدعم وسحب للدعم».

بدوره عضو مجلس الشعب شريف شحادة تحدث عن موضوع الغلاء الذي اعتبره كارثياً وقال: «إن الوزير الله يعينه لأن القرارات تأتيه جاهزة ومهمته فقط تصديرها تحت اسم الوزارة في الوقت الذي أصبح فيه المواطن عاجزاً عن تأمين احتياجاته الأساسية وللأسف الغلاء مستمر دون إيجاد حلول». داعياً وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إلى ابتكار الحلول وتقديم طروحات مختلفة للمشاكل التي يعاني منها المواطنون في مجال الرقابة على الأسواق وارتفاع الأسعار.

مشيراً إلى أن الحكومة تجتمع لتخفيض الأسعار وبعد الانتهاء من الاجتماع ترتفع الأسعار والمواطن يقرأ كل البيانات الحكومية التي ترددها ذاتها في كل اجتماع أو جلسة وتغير فقط التاريخ. آملاً من الحكومة أن تجتمع ليس لتقديم بياناتها وإنما لتقديم مقترحاتها للمستقبل لما فيه مصلحة المواطن وليس لتعبد الطرقات والشوارع.

نواب يسألون

وبالعودة إلى تساؤلات الأعضاء نجد أن هناك دعوة إلى ضرورة تكثيف دوريات حماية المستهلك داخل الأسواق التجارية والمحلات المتواجدة في الأحياء لمنع الغش ومحاربة احتكار المواد الغذائية الأساسية ووضع حد لتجار الأزمة الذين يستغلون الظروف الراهنة ومراقبة مدى صلاحية هذه المواد إضافة إلى تفعيل قانون التجارة الداخلية وحماية المستهلك وفرض غرامات وعقوبات رادعة بحق المخالفين، والاهم إعادة صالات الاستهلاكية والتجزئة إلى الوزارة لأنها خرجت عن المهمة التي أحدثت من أجلها بعد تأجيرها للمستثمرين والحد من ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية مؤكدين على أنه من المفترض على الوزارة أن تعمل على استيراد المواد الغذائية من بلد المنشأ وليس من التجار.

ودعا أحد الأعضاء الوزارة إلى ضرورة اتخاذ خطوات وإجراءات حقيقية وجادة تؤكد حضورها في الأسواق وتطمئن المواطن بأنها تعمل على حمايته من جشع بعض التجار وليس بجولة للوزير تنزل فيها الأسعار لمدة ١٠ دقائق.

في حين انتقد العضو اسكندر جرادة أداء وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وغيابها عن الأسواق قائلا «إن الحكومة كانت تقول إن الخبز خط أحمر واليوم هناك الكثير من المواطنين أصبحوا تحت خط الفقر الأمر الذي زاد من تفشي حالات الفساد» مؤكداً أن الرقابة التموينية ضعيفة. داعيا إلى ضرورة مراقبة العدادات ضمن محطات الوقود ومنع التلاعب بها، مطالباً بالتدخل الإيجابي في الأسواق لمنع احتكار التجار وتوفير السلع والمواد الغذائية بأسعار منافسة.

في حين أكد بعض الأعضاء على أهمية تأمين سبل صمود المواطنين وأن يكون مجلس الشعب شريكا في القرارات الحكومية التي تمس المواطنين بشكل مباشر. كما دعا آخرون إلى ضرورة معاقبة المفسدين في بعض مفاصل الدولة ومحاسبة مستغلي الأزمة والظروف الراهنة التي تمر بها البلاد وإعادة النظر بالتشريعات ليس بإصدارها وإنما تطبيقها والتخفيف قدر الإمكان من الهدر داخل مؤسسات الدولة وتفعيل التشاركية بين مجلس الشعب والحكومة.

ولفت أحد الأعضاء إلى أهمية الحد من المصاريف التي يقوم بها المسؤولون بما يخص تغيير الفرش وتبديل المكاتب.. إضافة إلى وضع خطة واضحة ومقترحات لضبط الأفران التي تتلاعب وتسرق قوت الشعب خاصة «أن دخل المواطنين أصبح لا يساوي شيئاً اليوم أمام ارتفاع الأسعار الجنوني في الأسواق لاسيما في هذه المرحلة والتي من الواجب على الحكومة اليوم ضبط المافيات التي تقف وراء محطات الوقود والأفران». مؤكداً ضرورة زيادة الرواتب والأجور لتتناسب مع الأسعار وضبط الأسواق وان تأخذ مديريات التجارة الداخلية في المحافظات دورها الفاعل في الحد من ارتفاع الأسعار وإعادة النظر بسياسة مصرف سورية المركزي في مجال المحافظة على سعر صرف الليرة أمام العملات الأجنبية.

المجلس يقرّ

من الجدير ذكره أن المجلس أقر في جلسته بالأمس التي عقدت برئاسة نائب رئيس المجلس فهمي حسن مشروع القانون المتضمن تعديل الفقرة /أ/ من المادة /٣٦/ من القانون رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤ والمتعلق بنظام العاملين الأساسي في الدولة.

وتنص المادة الأولى من القانون على أنه يجوز بقرار من مجلس الوزراء تمديد مدة ندب العامل المحددة في الفقرة من المادة /٣٦/ من القانون رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤ لمدة سنة واحدة.

وفي الأسباب الموجبة بين المشروع أن القانون يأتي نظرا لتعذر نقل العاملين المندبين أحياناً بسبب عدم توفر الشواغر اللازمة لذلك في ملاكات الجهة المندبين إليها وحفاظاً على استقرار أوضاعهم الحالية وأسرهم نتيجة لاستمرار الأوضاع والظروف الراهنة السائدة في سورية.

من فم الوزير:

بدوره بيّن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شاهين أن الحكومة لا تزال تدعم مادة الخبز بنحو ٧٠ مليار ليرة على الرغم من الزيادة الأخيرة التي طرأت عليها، موضحاً أن الحرب الظالمة التي تتعرض لها سورية منذ أكثر من أربع سنوات استهدفت جميع موارد الدولة لكن الحكومة لم تتخل عن كتلة الدعم كما أنها تعمل جاهدة لتحسين جودة رغيف الخبز بالتوازي مع ارتفاع السعر الذي طرأ مؤخراً على المادة من خلال التقليل من نسب استخراج النخالة. لافتاً إلى أن الوزارة قامت مؤخراً بإعفاء عدد من المديرين وإحالة البعض إلى الرقابة في إطار جهودها لمحاربة الفساد.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد شاهين أن الوزارة تعمل جادة لتأمين السكر المقنن وغيرها من المواد التموينية، مؤكداً وجود مخازين إستراتيجية لهذه المواد. وتابع قائلاً: «ونحن كوزارة أو كحكومة لا نسعد برفع الأسعار.. ولكن يجب الأخذ بالحسبان أنه لا دافع للحكومة بأي إجراء تتخذه سوى تطبيق وجدانها وفعل ما يمكن فعله لتحصيل نفقات الدولة». مشيراً إلى أن هناك أصولاً لموارد الدولة والإنفاق خاصة وان خزينة الدولة جيوب رعاياها ومواردها، متسائلا «هل للدولة أداة سحرية تستجلب بها المال؟»

وأضاف: «هل من المعقول أن يترك كيلو الخبر بـ١٢ ليرة والحكومة تنفق أكثر من ٨٦ ملياراً دعما للحنطة فقط دون احتساب الخميرة والعمالة؟».

وتابع بالقول: «أنا لا أريد التصريح عن الأرقام ففي حسابات الحكومة كان سعر طن الدقيق ١٨ ألف ليرة سورية واليوم وبسبب انخفاض القوة الشرائية وانخفاض سعر الصرف يصل طن الدقيق إلى ما يزيد على ١٤٠ ألف ليرة سورية وكدولة نقدم طن الخميرة بـ٥٠ ألف ليرة وطن الخميرة يزيد على ٨٠٠ ألف ليرة كذلك ليتر المازوت نقدمه بـ٧ ليرات وتسعيرة سعر المازوت ١٣٥ ليرة سورية وبناء عليه وبمسؤولية الدولة قامت الحكومة من خلال لجانها بإعادة دراسة تكاليف ما أمكن لسد الثغرات الواسعة الناتجة عن الحرب الاقتصادية».

وأوضح الوزير شاهين أن إخفاق الحرب على سورية أصبح أمراً محتماً على كافة المستويات وبناء علية قامت الحكومة بدراسة إمكانية تدوير الدعم وهي لم تتخل في أي حال عن كتلة الدعم والموازنة العامة للعام القادم تصل قيمة الدعم فيها إلى ترليون و٥٤ مليوناً أي بزيادة عن العام الماضي.

مبينا أن الوزارة قامت مؤخراً باتخاذ العديد من الإجراءات وهناك عشرات القرارات تدرس بالتفصيل وإيجاد البدائل.

وأوضح أنه تم زيادة عدد المراقبين التموينيين من مختلف الوزارات والجهات العامة على الرغم من أن مشكلة الرقابة على الأسواق ليس لها علاقة بقلة عدد المراقبين لأن الرقابة عمل جماعي ومجتمعي وليست فعلا زجرياً. مؤكداً أن موضوع صالات الاستهلاكية والخزن والتسويق المؤجرة للقطاع الخاص باهتمام الحكومة وهو ملف معقد بحاجة إلى إجراءات حقيقية.